المحور الرابع – المحاضرة العاشرة:
أهم المخاطر التي تهدد المجتمعات المعاصرة.

أولا–السيدا:

يعتبر مرض السيدا من المواضيع الأكثر اهتماما في عصرنا الحالي، هذا المرض الذي نشر خيوطه في المجتمعات لأنه أكثر خطورة من الإدمان، مما يلحق أضرار كبيرة بجسم الإنسان إلى حد الموت وتهديم المجتمعات. حيث حصد هذا المرض الخبيث الكثير من أرواح الناس في أنحاء المعمورة وجعلهم في قائمة الأموات، لأن المصاب بهذا المرض لا مفر له من الموت لأنه ينهش جسد الإنسان معنويا وبدنيا. هذا المرض الذي يعرف كذلك بمرض الايدز أو متلازمة نقص المناعة المكتسبة، هو مرض اكتشف للمرة الأولى في ثمانينيات القرن الماضي ويسببه فيروس يسمى (HIV). وهذا الفيروس هو فيروس يهاجم خلايا الجهاز المناعي فيدمرها، أو يجعلها عاجزة عن القيام بوظائفها في حماية الجسم من الأمراض. في المراحل الأولى للمرض لا تظهر أية أعراض عند المصاب، أما ظهور الأعراض فيمثل المرحلة الأخيرة من المرض، وتكون عادة بعد عدة سنوات من الإصابة.

وهذا المرض يمكن أن ينتقل للإنسان دون أن تظهر عليه أية أعراض للمرض لسنوات طويلة. فالإنسان يمكن أن يكون حاملا للفيروس المسبب لمرض الإيدز بعد أن انتقلت إليه العدوى بوسيلة ما، ولا يظهر عليه ما يشير إلى الإصابة بالمرض لسنوات طويلة، وهذه المرحلة تتسم بمهاجمة الفيروس لجسم الإنسان ويبدأ بإتلاف الجهاز الدفاعي المتمثل في جهاز المناعة؛ فيصبح عرضة للإصابة بالأمراض التي تسببها الجراثيم الانتهازية، التي لا تصيب إلا فاقدي المناعة والأورام السرطانية التي تؤدي إلى الموت. لا بد من الإشارة إلى أن الفيروس المهاجم قد يبدو كامنا لعدة سنوات، ويصبح المصاب بالعدوى ناقلا لها مدى الحياة بالرغم ما يبدو عليه من أنه سليما في الظاهر.

حيث يصاب الاشخاص بمرض السيدا بالتعرض المباشر للسوائل العضوية للشخص المصاب، أي الدم وحليب الأم والسائل المنوي أو المهبلي. ومن أكثر الطرق الشائعة لانتقال الفيروس هي: الاتصال الجنسي مع أشخاص مصابين، أو نقل دم ملوث للشخص أو أثناء تبادل الحقن الوريدية المصابة لمدمني المخدرات، أيضا الإصابة العرضية بالإبر الملوثة بالفيروس خصوصا للعاملين في المجال الصحي، كما ينتقل الفيروس من الأم المصابة لجنينها، كما ينقل عن طريق الرضاعة أيضا .

فعندما يدخل الفيروس جسم الإنسان يمرمباشرة إلى الدم بحثا عن خليته المفضلة، بحيث يبدأ الاتصال الغشائي بين الفيروس والخلية تمهيدا للدخول النهائي للفيروس، ثم يمر إلى نواة الخلية المصابة، ويسيطر

عليها ويستحوذ على نظامها لصالحه، كما تتغذى على حساب غذائها وبالتالي يتجدد ويتكاثر الفيروس إلى آلاف الفيروسات، وعندما يحين وقت خروج الفيروس يتمزق الغشاء الهيولي للخلية وتخرج الفيروسات الجديدة إلى الخارج، ثم تتكاثر الدورة الخمجية الفيروسية بانتقال العدوى إلى خلايا ثنائية (T4) أخرى. وبالتالي تتلف معظم الخلايا، ومن خلال ذلك يصاب جهاز المناعة كليا. هذا ما يسمى بفقدان المناعة المكتسبة، ويقول الباحث الأمريكي " هسلتاين " من جامعة (هرفارد) الأمريكية أن لفيروس السيدا القدرة العظيمة على التكاثر تعادل نحو ألف مرة القدرة التي تميز الفيروسات الأخرى، إذ اكتشف الدكتور ج. سال أن 1 مليمتر من الدم يحتوي على نحو 100.000 وحدة فيروس فعالة، وبكل وحدة فيروسية القدرة على إصابة الشخص بالمرض مع توفر الشروط.

وهناك عدة عوامل تساعد على انتشار هذا المرض؛ كعدم تمسك الشعوب بالقيم الأخلاقية والدينية، ومع كثرة المال وتنمية الوسائل غير الشرعية، وسائل الإعلام المشجعة على الفساد والفراغ عند ذوي المال، و البطالة عند الفقراء، إلى جانب عدم نشر الوعي الاجتماعي و الصحي، و الحرية المطلقة للبنات والخيانات الزوجيةوانحلال الأسرة و المجتمعات، والفقر الشديد عند بعض الناس و عدم الوصول إلى الحاجيات اللازمة، انتشار المخدرات بأنواعها بين صفوف الشباب وجعل الجنس وسيلة للكسب.

ثانيا–البقرة المجنونة:

خلال العقد الماضي، أخذت الأخطار الناجمة عن الخاطر المصنعة المرتبطة بالأغذية، وتأثرت وسائل وأساليب إنتاج الأغذية الحديثة تأثرا كبيرا بالتقدم الذي حققه العلم والتقانة. وأدى ذلك إلى تزايد حقن الحيوانات بالهرمونات والمضادات الحيوية من اجل الإنتاج التجاري الذي له مخاطر على صحة الانسان من خلال انتشار الأمراض الذي تصيبها، مما دعي الناس في العقود الأخيرة الى تصعيد الحملات الصحية والإعلامية ضد مرضجنونالبقر.

مرض جنون البقرأو ما يسمى مرض التهاب الدماغ الإسفنجي البقري Bovine spongiform encephalopathy (BSE)، وهو مرض اعتلال دماغي قاتل يصيب البقر، ويؤدي إلى انكماش الدماغ والنخاع الشوكي،ويتميز المرض بطول فترة الحضانة، والتي تصل بين 2.5 سنة إلى 8 سنوات، وتؤثر عادة على الأبقار البالغة التي وصل عمرها بين 4–5 سنوات، وجميع سلالات البقر معرضة للمرض دون استثناء، حيث يتسبب بمرض جنون البقر تجمع بروتين البريونprions، وهو يدمر أجزاء من المخ حتى يصير مليئا بالفراغات كالإسفنج أو كالغربال.

ثالثا–التلوث والكوارث الطبيعية:

1–التلوث البيئي:

يقصد بتلوث البيئة: أي تغير غير مرغوب فيه في خطوط البيئة الطبيعية، والكيمياوية، والبيولوجية للبيئة المحيطة (صحراء، ماء، تربة)، يؤدي إلى الإضرار بطريق مباشر أو غير مباشر بالكائنات الحية: حياة الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو المنشآت، أو يحدث اضطرابا في ظروف معيشة الإنسان، وتلفا في العمليات الصناعية. وأشير إلى التلوث كذلك على أنه: حدوث تغير أو خلل في النظام الإيكولوجي للبيئة وفي الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة من العناصر المكونة للنظام الإيكولوجي.

فالعمليات الصناعية لديها نواتج تدخل إلى الغلاف الجوي أو المائي أو الصخري ويؤدي هذا إلى التأثير على الغلاف الحيوي للأرض، وذلك يسبب الاختلال في التوازن النسبي للمكونات الذي يحدثه دخول مثل هذه النواتج. وفيما مضى ارتبط التلوث بالقذارة وما تشمئز منه النفس من معنى مادي، ومنذ حوالي قرنين ومع بدء الثورة الصناعية، أظهرت العديد من الاختبارات أن متوسط درجة حرارة الأرض قد بدأ في الارتفاع، وتبارى العلماء في وصف تأثير انبعاث هذه الغازات على درجة حرارة الأرض ما بين 2 – 5 درجات مئوية، وهو ما يعني ذوبان القطبين الشمالي والجنوبي بنسب مرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه في المحيطات والبحار، مما يؤثر على العديد من السواحل والجزر، بل واندثار البعض منها وغرق مناطق بأكملها.

أما المفهوم العلمي الحديث للتلوث البيئي فهو: كل ما يؤثر في مكونات البيئة الحية وغير الحية، أو هو حدوث تغير وخلل في التفاعل الطبيعي بين مكونات النظام البيئي، بحيث تضعف فاعلية هذا النظام، وتفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات . ففي العصر الحديث وفي الوقت المعاصر جاء التلوث البيئي بمفردات ومصطلحات مبتكرة تهتم بالبشرية، مثل: التوازن البيئي، والمطر الحمضي، والشتاء النووي، وتأثير البيئة أي الكوارث الطبيعية. ولقد أصبح من الأخطار التي تهدد البيئة حاليا، تعرض عناصر النظام البيئي المتمثلة في الهواء والماء والتربة إلى تلوث كبير من مصادر متعددة، لعل أهمها أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين مما أدى إلى تراكم هائل للنفايات والغازات السامة في التربة والهواء والماء، وأصبح هذا التراب يهدد حياة الإنسان والمجتمعات إذا لم تتخذ الإجراءات السريعة الحاسمة في القضاء على معظم مصادره.

وكما يحدث التلوث لأسباب طبيعية لا دخل ليد الإنسان فيها، يحدث التلوث كذلك من صنع الإنسان والتقدم العلمي الذي أثر على البيئة بكل مقوماتها، بالإضافة إلى مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية مما يهدد التنوع البيولوجي، أي أن الزراعة التي تعد أهم الموارد المتجددة أصبحت معرضة للخطر بالانتقاص من مساحة الأرض المزروعة أو تلوث تلك الزراعات بالمبيدات السامة، الى جانب الاستخدام المكثف لمختلف

آلات المصانع التي تستخدم أنواعا متعددة من الطاقة مثل: الفحم بأنواعه المختلفة، والمنتجات البترولية وأخيرا مختلف أنواع الطاقة الإشعاعية، وما تنتجه هذه المصادر من غازات قد يكون لبعضها تأثير ضار على توازن الغلاف الجوي للأرض، وذلك الخلل الذي تحدثه في النسب الطبيعية المركبات الغازية للهواء، ومع ازدياد التقدم الصناعي وتطوره وظهور وتوطين المصانع ازدادت الملوثات الناتجة وتنوعت، بدأ الإنسان يشعر بأخطار ما يسببه لبيئته. ومع ارتقاء الإنسان في السلم الحضاري استخدم أنواعا جديدة من الطاقة، كالطاقة النووية مما أدى إلى تنوع جديد في الملوثات التي تزيد من حدة التلوث البيئي ، وللتلوث البيئي عدة أنواع تحدث كوارث طبيعية، منها تلوث الهواء، التلوث الناجم عن النفايات
وتلوث الغذاء والتلوث الاشعاعي تلوث التربة...

1- الكوارث الطبيعية:

اختلفت الآراء الخاصة بتعريف الكارثة، ولكن الاختلاف واضح في التفرقة بين مفهوم الخطر العام Hazard بمنطقة ما، وبين الكارثة التي تحل بتلك المنطقة من جراء ظهور هذا الخطر. ومن أبسط التعريفات التي وضعها العلماء لتعريف الخطر الطبيعي بأنه: حدث طبيعي يسبب أضرارا لإنسان وما يحيط به من بيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. أما الكارثة الطبيعية فهي: حدث سريع وفجائي للبيئة الطبيعية على النظم الاقتصادية والاجتماعية SocioEconomic، ووفقا Burton فالكارثة الطبيعية system لتعريف العالم بيرتون هي: حالة فريدة في منطقة ما يتسبب عنها أضرار مادية، تكلفتها نحو المليون دولار أو ينتج عنها مقتل وجرح أكثر من مائة شخص.. وهنالك سببان رئيسيان لوقوع الكوارث الطبيعية هما:

- الظواهر الطبيعية: يعزي السبب وراء هذه الظواهر إلى إطلاق الأرض جزءا من طاقتها الهائلة ليصل تأثيرها إلى سطح الأرض، ومن الأمثلة على هذه الظواهر: الزلازل، والبراكين، والأعاصير، وفيضانات الأنهار والشواطئ والجفاف والتصحر وحريق الغابات.
- الأنشطة البشرية: يقوم الإنسان بالعديد من الأنشطة الغير مسؤولة؛ كالاختيار الخاطئ لمواقع مساكنه ومنشآته، وإهمال اتخاذ التدابير اللازمة للحماية من مخاطر الظواهر الطبيعية

كما تصنف الكوارث الطبيعية وفقا للأخطار وللعوامل المسببة لحدوثها إلى: كوارث جيولوجية: تشمل الزلازل، الأمواج البحرية الزلزالية، والبراكين. أخطار وكوارث ميترولوجية: العواصف، السيول، الفيضانات، الجفاف، التصحر، ارتفاع درجة الحرارة. وأخطار وكوارث جيومورفولوجية: الانهيارات الأرضية، سقوط الصخور، الهبوط الأرضي، زحف الكثبان الرملية، تآكل السواحل. كوارث كونية: سقوط النيازك، الأشعة الكونية. وأخطار بيولوجية: أمراض وبائية، أخطار الجراد.

ويمكن تصنيف الكوارث الطبيعية وفقا لسرعة تأثير الكارثة إلى: كوارث فجائية التأثير: وتشمل الزلازل، الأمواج الزلزالية، البراكين، العواصف، السيول، الفيضانات، الانهيارات الأرضية، الهبوط الأرضي، سقوط الصخور، سقوط النيازك، أخطار الجراد. كوارث بطيئة التأثير: وتشمل الجفاف، التصحر، زحف الكثبان الرملية، تآكل السواحل.

رابعا–المخدرات:

المخدرات هي: العقاقير المجلبة للنوم أو التخديـر أو المواد التي تؤثر على العقل وتخفف الألم، وتحدث النوم أو النسيان، وتحدث اعتمادا جسميا ونفسيا، وعند التوقف عن تعاطيها تحدث أعراض الانقطاع، بينما تعني المواد النفسية العقاقير التي تؤثر على الحالة النفسية والسلوك .

كما تعرف المخدرات بأنها: كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مستحضرة كيميائيا من شأنها أن تزيل العقل جزئيا أو كليا، وتناولها يؤدي إلى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ومن أنواع المخدرات نجد المخدرات الطبيعيةوهي: المخدرات المشتقة من نباتات الخشخاش، والقنب، والكوكا، والقات، حيث تحتوي أوراق هذه النباتات أو زهورها أو ثمارها على مواد مخدرة. إلى جانب المخدرات المصنعة منهاوأهمها المورفين، والهيروين، والكوكايين،والكودايين،والسيدولنوالديوكامفين، والكراك...الخ. كما نجد المخدرات التخليقية، وهذه المجموعة من المخدرات لا يتم استخراجها من نباتات طبيعية أو مشتقاتها، ولكن يتم صناعتها داخل المعامل من تركيبات كيميائية، وقد أدى التقدم العلميالهائل إلى انتشار تلك المخدرات، كما أدى إلى صعوبة الرقابة على صناعتها كعقاقير الهلوسة، والمسكنات المخدرة المنومات والمهدئات وغيرها .

كما أن المدمن إنسان غير منتج، فإنه يلحق بمجتمعه خسارة كبرى في الإنفاق على علاجه من الأمراض التي ينتجها الإدمان، وعلى إنشاء مصحات لعلاج آفة الإدمان بالذات، وعلى الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة المخدرات وملاحقة الاتجار بها والمهربين لها. ثم إن أسعار المخدرات الباهظة تستنزف الدخل القومي لتجتمع في أيدي قلة من الناس تعمل لحساب جهات إجرامية من المافيا وسواها، كما أن كثرة مدمنيها يزيد من أعباء الدولة لرعايتها لهم في المستشفيات والمصحات، وحراستهم في السجون، ومطاردة المهربين ومحاكمتهم...

خامسا–الاجرام:

يولد الإنسان وهو على الفطرة السليمة التي لا تعرف الأذى أو الإجرام، وتساهم البيئة المحيطة به في تشكيل شخصيته والتأثير فيه، وقد يتعرض بعض الأشخاص لتأثيرٍ سلبي من قبل البيئة المحيطة بهم، مما

يجعلهم ينحرفون نحو فعل السلوكيات غير الجيدة، وارتكاب الممارسات غير المقبولة بالنسبة لإنسان سوي، مما يقودهم إلى الجرائم. حيث تعرف الجريمة بأنها: أي انحراف عن مسار المقاييس الجمعية، التي تتميز بدرجة عالية من النوعية والجبرية والكلية؛ ومعناه أنه لا يمكن للجريمة أن تكون إلا في حالة وجود قيمة تحترمها الجماعة فيها، كما أنها توجه عدواني من قبل الأشخاص الذين يحترمون القيمة الجمعية، تجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها.

كما أن الجريمة لها وقع ضار على المصالح الاجتماعية، فلا يكفي قيام حالة فكرية أو انفعالية مجردة، فلو فكر شخص ما في ارتكاب جريمة وعدل عن هذا قبل إتيان أي فعل فلا يعتبر مرتكب للجريمة. كما يجب أن يكون الضرر محرما ومعرفا في قانون العقوبات، فالسلوك الموجه ضد مجتمع لا يعد جريمة إلا إذا كان محرما قانونا. كما يجب أن يكون هناك تصرف سواء كان إيجابيا، أم سلبيا عمديا، أم غير عمدي يؤدي إلى وقوع الضرر.

إلى جانب توافر القصد الجنائي، ويشيرهول Hallإلى بعض رجال القانون يخلطون بين القصد والباعث، فالأول هو العمل الإرادي الموصل للنتيجة، والأخر هو الأسباب والدافع للوصول إلى الغاية والقضاء الجنائي يتحقق بالأول لا بالأخير، وقد تكون البواعث على الجريمة نسبية ولكن القصد في حد ذاته يجب أن يكون قصدا، للوصول إلى نتيجة ضارة يجرمها القانون الجنائي. ويجب أن يكون هناك تلاقي وانصهار بين التصرف والقصد الجنائي، مع ضرورة توافر علاقة سببية بين الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف. ويجب أن يوجد عقاب محدد قانونا، فلا يكفي أن يكون القانون قد بين الضرر وحده، وإنما يجب أن يكون إضافة إلى هذا أن النص قد حوى تهديدا بالعقاب لكل من يخرج على أحكامه والتصرف الإرادي يجب أن يكون مستوجبا لعقاب القانون.

توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الجرائم، كضعف الوازع الديني الذي يعتبر من الأسباب الرئيسة في انحراف الأولاد، وقد تبين أن ضعف الوازع الديني كان سببا في ارتكاب كثير من الجرائم، وذلك لأن وجود الوازع الديني يكون رادعا للشخص من فعل الجريمة، لأن هناك محاذير شرعية تحرم على الشخص الوقوع فيها، فوجود الوازع الديني يكون حصنا منيعا للشخص من الانحراف وسلوك طريق الجريمة أيا كان نوعها. ومن العوامل الكبيرة التي تؤدي إلى انحراف الولد؛ رفقاء السوء والخلطة الفاسدة، ولقد ذكر كثير من الدراسات التي أجريت في المجتمع؛ أن معظم مرتكبي الجرائم والانحرافات يرتبطون بجماعات من الرفاق يميل أعضاؤها ويشيع عندهم ممارسة الأفعال الإجرامية المحرمة، والعلاج يكون بأن يراقب الآباء والأمهات أولادهم مراقبة تامة خاصة في سن المراهقة، ليعرفوا من يخالطون، ويصاحبون، وإلى أين يغدون ويروحون.

إلى جانب البطالة التي تعتبر سبب رئيس في انحراف الأولاد، وقد انتشرت في مجتمعنا انتشار كبيرا، وعلاجها يكمن في تأمين سبل العمل للعاطلين، سواء أكان ذلك في أجهزة الدولة أم في القطاع الخاص،

بعد تدريبهم وتعليمهم حتى يكونوا منتجين. بالإضافة لعوامل وراثية؛ إذ إن الميول للجريمة قد يعتبر عاملا جنينا ينتقل بين الأفراد. والإصابة بأمراض نفسية؛ إذ تشير الدراسات، والأبحاث الطبية، إلى أن أغلب المجرمين يعانون من اضطرابات نفسية، وسلوكية؛ بسبب تأثرهم بمجموعة من العوامل المحيطة بهم، مثل: طبيعة التربية الأسرية. وتعاطي المُسكِرات والمُخدّرات: وتداول صور الإجرام والإرهاب: حيث إن 70% من جرائم القتل تعودُ لتعاطي الفرد للمخدرات. تأثير العوامل الاجتماعية؛ إذ إن البيئة التي يتواجد بها المجرم تساهم في تحفيزه لارتكاب الجريمة، وخصوصاً الجرائم المرتبطة بالسرقة، والنصب، والاحتيال. حدوث أزمة اقتصادية شديدة تؤثر على المجتمع، والأفراد المتواجدين فيه، والتي قد تؤدي إلى انتشار المجاعات، والأمراض، والتي تعتبر من محفزات الجرائم. ارتكاب الجريمة من أجل حماية النفس، وتعد من الأسباب قليلة الانتشار؛ إذ إن الإنسان يرغمُ على القيام بالجريمة، في حال تعرضت حياته، أو حياة شخص آخر للخطر، وتعتمد العقوبة الخاصة بهذا النوع من الجرائم على حسب طبيعة ارتكابها.

وهناك العديد من التصنيفات التي يمكن من خلالها تقسيم الجريمة، فالجريمة تختلف من حيث طبيعتها، وفي حق من نفذت فيه، وفي حدة تنفيذها أو درجتها، فنجد المخالفة الجنحة، الجناية. ويمكن تقسيم الجرائم بسبب طبيعتها إلى الجرائمالاجتماعية والجرائم السياسية، الجرائم الاقتصادية: وهي الجرائم المتعلقة بالنظام الاقتصادي للدولة وبسياساتها الاقتصادية، وتعتبر أخطر أنواع الجرائم إذ يشمل تأثيرها أجيالا كاملة.

الاجرام مرض اجتماعي خطير، تمتد جذوره إلى مختلف نواحي المجتمع، حتى إن المعنيين في شؤون الجريمة قد شبهها بالسرطان الذي يصيب الإنسان، ويغرس في جذوره في مختلف نواحي الجسم، حيث أن ألاف من المجرمين يعاقبون سنويا. ولا شك أن عقاب المجرمين ومحاكمتهم يكلف مبالغ طائلة تصرف سنويا في كفاح الإجرام، فضلا عن تلك التي تصرف لغرض علاجهم، وإصلاحهم، وإعدادهم، وتأهيلهم، ليعودوا إلى المجتمع منصلحين، فضلا عن الإضرار المعنوية التي تترتب على انتشار الجريمة، حيث أنها تشيع الخوف والقلق في نفوس المواطنين، إضافة إلى تهديد أمن وسلامة واستقرارا المجتمع، وما يصاحب ذلك من خوف الأفراد وفزعهم.

هذه العوامل مادية كانت أم معنوية تستنزف جهودا من الدولة لمكافحتها، وتخليص الهيئة الاجتماعية من إضرارها، ففي بلد تكثر فيه الجرائم ينتاب المواطن خوف على حياته وماله وأبنائه، مما يمزق الروابط الإنسانية والثقة المفترض أن تكون متبادلة بين البشر، ويباعد بين مواطني البلد الواحد؛ فيجعل من ذلك الكائن الاجتماعي أصلا كائن يركز حياته حول ذاته غير مكترث بأقرانه، مما يقطع الصلة بينه وبين ما

تفرضه عليه الحياة الاجتماعية، من تعاون وتعاضد وتضحية في سبيل توازن اجتماعي ضروري للوجود الإنساني المتكامل. إلى جانب انتشار الجريمة واتساع رقعتها؛ تؤدي إلى تصدع الثقة والطمأنينة في نفوس المواطنين، والانقلاب الأخلاقي وبالتالي ما يشجع على التقلص الاجتماعي، وعلى المواقف السلبية العدائية من المجتمع، وعجز السلطات المنوط بها أمر مكافحتها عند بسط حمايتها على المواطنين، وعن التصدي للمجرمين ببادرة وقائية علاجية، كما تظهر مخاطر الاجرام في الضياع والشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المجرم، بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الاجرامي، والذي سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار، كما تفسح الجريمة هامشا أوسع من التحرر من الامتثال والانصياع، كما تلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع وطرح أفكارا وتحديات جديدة، واتخاذقرارات محسوبة حول الانخراط في الأنشطة الإجرامية، بعددراسة ما يمكن أن يسفر عنه الاجرام من منافع أو أخطار. فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجرامية، حول جرائم السرقة والابتزاز والرشوة، والتهرب من الضريبة التي يحدث أكثرها في أوساط تلك الفئات التي تتمتع بالنفوذ الاقتصادي السياسي أو الاجتماعي .

إلى جانب انتشار مفهوم"الوصمة" التي يمثل الاجرام بالنسبة إليها عملية تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين،وتؤكد هذه الفكرة على أن جهات ومؤسسات معينة، هي التي تفرض على الآخرين تعريفا محددا للإجرام، على أساس أخلاقي أو غيره، والإطار العام الذي يدور فيه الاجرام، إنما يضعه الأغنياء مقابل الفقراء والرجال مقابل النساء، وكبار السن إزاء الشباب والأكثرية الإثنية مقابل الأقليات، ويعتقد Becker أن السلوك الاجرامي يحدد بعوامل تراكمية تسهم في الاجرام كطريقة ارتداء الملابس أو أسلوب الحديث أو الموطن الأصلي، وعملية الوصم لا تقتصر على إبراز المؤشرات التي تسهم في التصور الاجتماعي للإجرام، بأنها تؤثر في تصور الإنسان لنفسه أيضا، وفي مثل هذه الحالات يصبح "الوصم" عنصرا أساسيا في هوية الشخص، وقد يؤدي إلى استمرار السلوك المنحرف وتكثيفه .

ميل النظام القانوني في بعض المجتمعات إلى الإجحاف بحقوق الطبقات المستضعفة المرتكبة للإجرام لصالح الفئات الأقوى، ويتبدى ذلك في الميل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع، والحالات مثل الفساد والتهرب من الضرائب، أو الالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل المستشارين والمحامين

للدفاع عنهم. مما يزيد من معدلات الاجرام نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وقضايا السلطة والصراع السياسي في المجتمع، وعدم فهم أنشطة الجريمة في المجتمع في سياق شيوع اللامساواة، وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية.

سادسا–البطالة:

قد يبدو للوهلة الأولي أن تعريف العاطل بأنه: من لا يعمل هو التعريف الصحيح والكافي، ولكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضا عاطلا، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة العاطلين،فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لابد أن يكون قادرا على العمل،وبالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمرضي، وأن يبحث عن فرصة للعمل، و بالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات ممن هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه. كما يخرج أيضا بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين على العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما نتيجة لفشلهم السابق في الحصول على عمل، وكذلك يخرج من دائرة العاطلين أولئك الذين لا يبحثون عن عمل نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثراء تجعلهم في غني عن العمل، فالبطالة هي كل إنسان قادرا على العمل، راغبا فيه باحثا عنه، يقع في دائرة القوى المنتجة أي يكون عمره ما بين 15 و60 سنة مدربا على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، ولا تتوفر لديه فرصة للعمل ولا يملك رأس مال نقدا كان أو عينا.

هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها البطالة الدورية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية،البطالة السافرة والبطالة المقنعة، البطالة الاختيارية والبطالة الاجبارية،البطالة الموسمية...

تشكل البطالة سببا رئيسيا لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداواضحا للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاحرمانه من الشعور بجدوى وجوده، وفي إجمال المخاطر الناجمة عن البطالة، يذكر أن معظم المشكلات الاجتماعية، والنفسية، والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة البطالة، كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها، فتنتشر الجريمة بأنواعها ، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء والتشرذم الاجتماعي، و عدم الثقة بالنفس و زيادة حجم الفقر وزيادة الهجرة...

سابعا–حوادث العمل والطرقات:

حوادث الطرقات هي: الحوادث التي تحدث في الطرق، عند اصطدام سيارة بأخرى أو إنسان أو حيوانات أو اصطدامها بمنشأة أو أشياء أخرى، وتنتج عن هذه الحوادث خسائر مادية وإصابات بشرية وحالات وفاة.

ويعد العامل البشريمن بين أهم أسباب انتشار حوادث الطرقات، وبالدرجة الأولى السائق ثم عابر الطريق و معظم الحوادث تنتج عن أخطاء في قياده المركبة،بسبب عدم كفاءة، ومهارة السائق، و الإرهاق، و النوم أثناء السياقة، عدم التقيد بقواعد المرور مثل التجاوز الخاطئ وغيره، السرعة الفائقة أثناء الانحراف، قطع الإشارة الضوئية، استعمال الهاتف أثناء السياقة، الانتقال بين المسارات بدون إشارة، السياقة في حالة سكر، الرجوع للخلف و التوقف الخاطئ ، قلة الوعي، والعبور المفاجئ السير في طريق السيارات، اللعب الأطفال وسط الطريق، و أيضا العبور بين السيارت بالدراجة في الطريق السيارات، خلل ميكانيكي أو كهربائي أو في الإطارات مفاجئ، عدم صلاحية المركبة، و عدم صيانة المركبة، خلل في جهاز التوجيه، كوابح معطلة، عيوب هندسية في الطريق مثل الجسور والتقاطعات، أو عيوب تخطيط مثل عرض الطريق والازدحام الناتج من ذلك، عدم كفاية الإشارات المرورية والتحذيرية واللجوء إلى عمل المطبات، كثرة الحفريات وعدم التنسيق بين الجهات المختلفة، البنايات المجاورة للطريق مثل المدارس، الانهيارات الجيولوجية وجغرافيا المنحدرات والجبال والوديان، الأحوال المناخية مثل الثلوج، الصقيع، العواصف الرملية، إلى جانبانعدام الإضاءة، انعدام الإشارات المرورية، و عبور الحيوانات و سوء الأحوال الجوية، سوء حالة الطرقات.

كما نجد أنواع حوادث المرور المتمثلة في الحوادث البسيطة، هذه الحوادث لا تؤدي إلى حدوث إصابات بشرية ولا ينتج عنها أضرار عادية أو بليغة أو متوسطة، إلا أنها غالبا ما تؤدي إلى هدر الوقت وحدوث بعض الآلام وتعطيل الإجراءات. الحوادث المتوسطة وهي الحوادث التي بها أثر اقتصادي فهي: تسبب خسائر مادية بالأموال العامة والخاصة، وتتمثل بالأضرار التي تحدث للمركبات وما تصطدم به. الى جانب الحوادث الجسيمة هي الحوادث التي تنجم عنها وفيات، أو إصابات تستلزم النقل للمستشفى، وقد ينتج عن هذه الإصابات إعاقات جسدية. . حث تمثل الحوادث المرورية ظاهرة مؤلمة وخطيرة، حيث تقضي على أرواح الكثير من الأبرياء، وينتج عنها الكثير من المخلفات والتوابع وتظهر فيما يلي:

إذ تعتبر حوادث الطرقات؛ إحدى أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المجتمعات، لما تسببه من آثار نفسية بالغة الشدة على الفرد، إذ أن النتائج النفسية تعد من بين أشد الآثار خطورة على السائق الذي يتعرض لحادث مرور، إذ قد تسبب هذه الحوادث بعض العاهات والإعاقات لمرتكبي الحوادث المرورية، والتي من الممكن أن تعطل جميع الوظائف والأدوار، التي يقوم بها كفرد داخل الأسرة، ناهيك عن عدم ثقته في نفسه للقيادة السليمة بعد الحادث، أو شدة الخوف من الطريق، مما قد يسبب إرباك له وللآخرين، وفي بعض الحالات يحجم تماما عن القيادة بنفسه. إضافة إلى ذلك قد يكون المفقود أو المصاب جراء الحادث المروري

شخصا يعول أسرة تعتمد عليه، والحادث أعجزه عن القيام بمهامه وواجباته الأسرية، وإذا كان ضحية الحادث أب، أم أو الاثنين معا يرعون مجموعة من الأبناء، فإنهم يحتاجون رعايتهم، فهي الحوادث المرورية تعطل هذه الأدوار وربما تؤدي إلى انهيارات لبعض الأسر وضياع الأبناء. من جهة أخرى قد يصاب الفرد المعاق بسبب حادث مروري باضطرابات نفسية عديدة، كاضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة، الصدمات النفسية...إلخ، تبدأ بعدم تقبله للإعاقة وما ينجر عنها من عزلة وانطواء على الذات، والدخول في دوامة الاكتئاب، زيادة على حاجته الدائمة للمساندة الاجتماعية، والاعتماد على الآخرين...إلخ، كل هذه الاضطرابات النفسية تزيد في المعاناة النفسية والصحية للفرد.

تنتج عن حوادث الطرقات مجموعة من الإصابات؛ تتراوح ما بين سطحية ومتوسطة وبليغة، فقد يصاب الفرد بعاهة دائمة تقعده ويصبح عالة على غيره، وبسببها قد لا يستطيع أن يقوم بأي عمل ولو كان بسيطا، بمعنى أنه أصبح طاقة معطلة في المجتمع. إضافة على ذلك أن هذه الحالة تثقل القطاع الصحي بأكمله، وذلك بزيادة أعباء التكفل بالجرحى والمصابين في الحوادث المرورية، حيث تشكل عائقا حقيقيا في التكفل بالأمراض الخطيرة التي تهدد المجتمع.

تنتج عن هذه الحوادث أضرارا وتلفا للممتلكات العامة والخاصة، إذ تخلف حوادث المرور في الجزائر فقط خسائر مادية معتبرة تقدر بماليين سنويا، إنه رقم ضخم يعكس بصدق آثار حوادث المرور على الجانب الاقتصادي للبلاد، زيادة على التكاليف المالية المعوضة من طرف شركات التأمين، إضافة إلى مصارف الاستشفاء وأيام العطل المرضية التي تمنح للأفراد، ومصاريف إصلاح المنشآت المتضررة في البيئة المرورية، هذا ما يؤثر على ترشيد استعمال الموارد المالية للبلاد واستغلالها بشكل فعال